



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة 2012/2/29 - 2012/2/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2012/2/1 وحتى 2012/2/29. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 29 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات الواردة في التقرير أن السلطات المحتلة ما زالت تفرض حظراً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كمية محدودة جداً من المنتجات الزراعية. فقد سمحت خلال شهر فبراير بتصدير 2,384,300 زهرة فقط، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها خلال الموسم الحالي إلى 3,766,890 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً، كما سمحت بتصدير 33 طناً من التوت الأرضي، لترتفع كمية التوت الأرضي التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم الزراعي في أواخر شهر نوفمبر الماضي إلى 447 طناً من أصل 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.
- كما لا زالت قوات الاحتلال تفرض قيوداً شديدة على دخول المواد الأساسية والمواد الخام إلى قطاع غزة، حيث لا تزال نسبة الواردات من هذه المواد متدنية ولا تلبي احتياجات السكان. وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع من خلاله 3,910 شاحنات، بمعدل 135 شاحنة يومياً، أي بنسبة 23.7% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً. وكانت سلطات الاحتلال قد اغلقت معبر كرم أبو سالم لمدة 9 أيام (31%) خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
- بلغت كمية غاز الطهي الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر فبراير 3,097 طن فقط، بمعدل يومي 107 طن. وتعادل الكمية التي سمح بدخولها خلال الشهر 53,4% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 48,465 طناً من مادة الحصمة، 5,451 طناً من مادة الأسمنت و979 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل أكثر من عام ونصف.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، ولم تسمح سوى بإدخال 152 سيارة صغيرة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- استمرت سلطات الاحتلال في تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، حيث سمحت خلال شهر يناير لـ 649 مريضاً فقط باجتياز معبر بيت حانون، بمعدل 23 مريضاً يومياً، ويمثل ذلك 46% فقط من العدد الذي كانت تسمح خلال النصف الأول من العام 2006.
- سمحت السلطات المحتلة، وفي ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع، بدخول 43 صحفياً و107 دبلوماسيين و701 من الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة.
- أغلق معبر بيت حانون في وجه تجار القطاع لمدة 4 أيام، وفي الأيام التي فتح فيها سمح بمرور 3,059 تاجر فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 71 تاجر يومياً. ويعتبر ذلك انخفاضاً عن المعدل اليومي لعدد التجار المسموح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، بنسبة 47.3%، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 57 شهراً حرمان ذوي أكثر من 500 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- استمر العمل على معبر رفح خلال شهر فبراير بالتحسن، حيث بلغ عدد المواطنين الذين تمكنوا من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح خلال شهر فبراير 15,746 مواطناً، فيما عاد إليه نحو 15,623 مواطناً، وقد أرجعت السلطات المصرية نحو 858 مواطناً آخراً.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

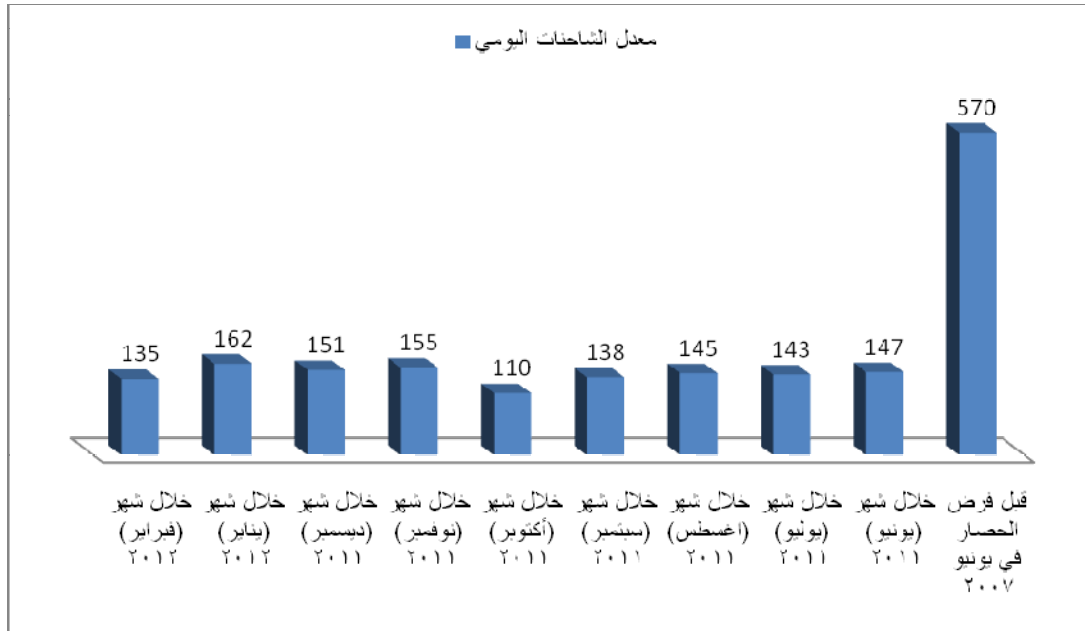
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

• معبر كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 9 أيام (31% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 3,910 شاحنات، بمعدل 135 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 23.7% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً¹.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الأشهر الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	(يونيو) 2011	(يوليو) 2011	(أغسطس) 2011	(سبتمبر) 2011	(أكتوبر) 2011	(نوفمبر) 2011	(ديسمبر) 2011	(يناير) 2012	(فبراير) 2012
معدل الشاحنات اليومي	570	147	143	145	138	110	155	151	162	135
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%25.78	%25.08	%25.43	%24.21	%19.29	%27.1	%26.5	%28.5	%23.7
العجز في الواردات اليومية	00	423	427	425	432	460	415	419	408	435
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%74.22	%74.92	%74.56	%75.79	%80.71	%72.9	%73.5	%71.5	%76.3



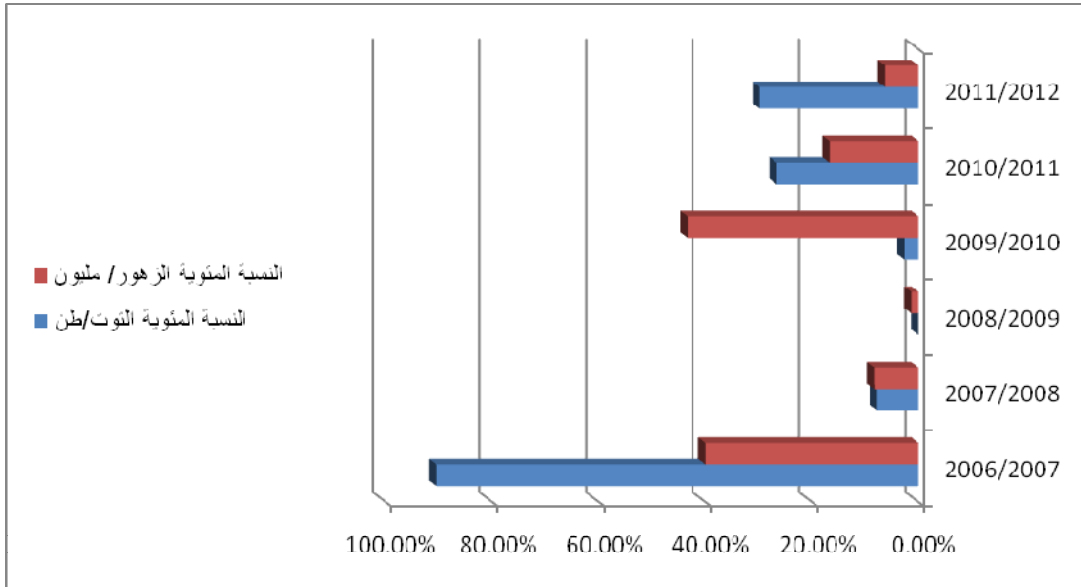
¹ - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً من منتجات قطاع غزة الزراعية التوت الأرضي. فقد أفادت مصادر لجان الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت بتصدير 2,384,300 زهرة، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها إلى 3,766,890 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً، كما سمحت بتصدير 33 طناً من التوت الأرضي، لترتفع كمية التوت الأرضي التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم الزراعي في أواخر شهر نوفمبر الماضي إلى 447 طناً من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير كمية محدودة جداً من الخضروات (الفلفل الحلو) لا تتجاوز 3 طن، و35 طن من الطماطم الشيري (بندورة كرزية). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة²

السنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
التوت/طن	1357	109	00	40	400	447
النسبة المئوية	%90.46	%7.75	%0.00	%2.60	%26.6	%29.8
الزهور/ مليون	24	5	0,8	26	10	3,76
النسبة المئوية	%40.00	%8.33	%1.33	%43.33	%16.66	%6.27



² يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

يشار إلى ان إغلاق معبر المنطار³ بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً خلق من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. وقد أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

• توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع

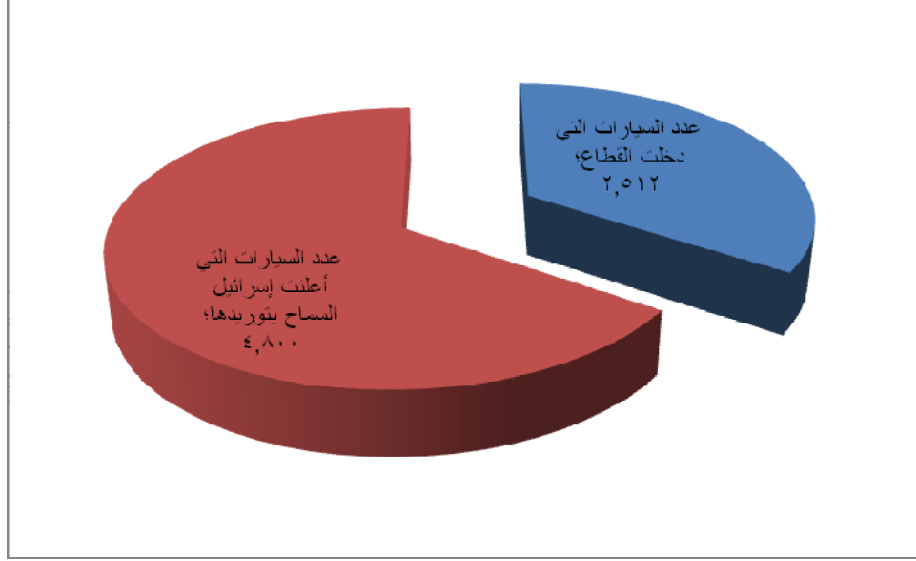
ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 152 سيارة فقط، وقد ارتفع بذلك عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها إلى 2,512 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفع.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	2,512
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	4,800
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	52.3%
الفرق العددي	2,288

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

³ - أنشأ معبر المنطار عام 1995، وحسب اتفاقية المعايير المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.



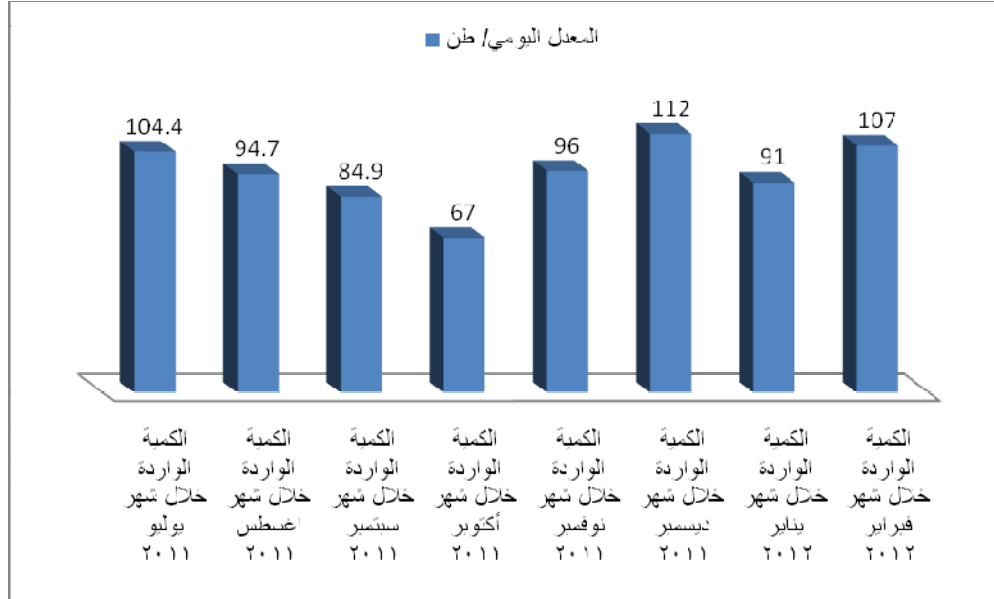
• الوقود والمحروقات

قلصت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت توريده إلى القطاع لمدة 9 أيام، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 20 يوم فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 3,097 طن فقط، وبمتوسط يقل عن 107 طن يومياً. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 53.4% من احتياجات السكان، والتي تصل إلى 200 طن يومياً.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

النسبة المئوية	المعدل اليومي/ طن	البيان
53.4%	107	الكمية الواردة خلال شهر فبراير 2012
45.5%	91	الكمية الواردة خلال شهر يناير 2012
55.8%	112	الكمية الواردة خلال شهر ديسمبر 2011
48%	96	الكمية الواردة خلال شهر نوفمبر 2011
33.5%	67	الكمية الواردة خلال شهر أكتوبر 2011
42.4%	84,9	الكمية الواردة خلال شهر سبتمبر 2011
47.3%	94,7	الكمية الواردة خلال شهر اغسطس 2011
52.2%	104,4	الكمية الواردة خلال شهر يوليو 2011
100%	200	الاحتياجات الحقيقية

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.



في نفس السياق، تم توريد 326,000 لتر سولار، و55,000 لتر بنزين، وهي كمية محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، الذي يعتمد في تغطية احتياجاته من البنزين والسولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية، وذلك منذ قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. جدير بالذكر ان احتياجات القطاع تبلغ نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً.

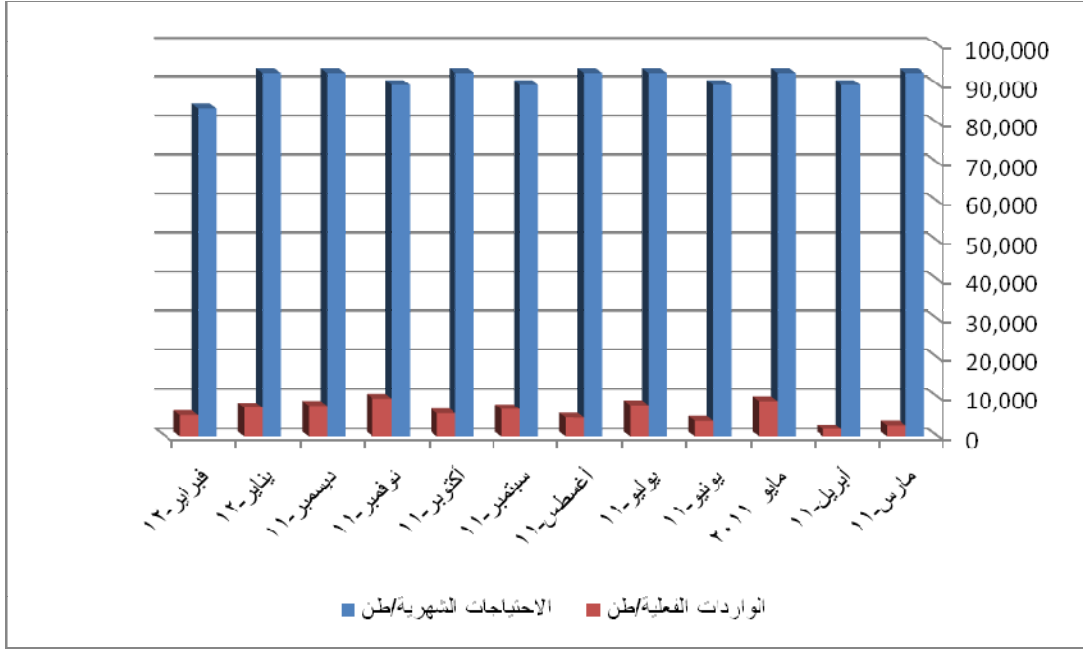
• مواد البناء

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ نحو 5 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 48,465 طناً من مادة الحصى و5,451 طناً من مادة الاسمنت و979 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الأمريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ميرسي كور، CHF، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة الزفت، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميك والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

الإجمالي	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	نوفمبر 2011	أكتوبر 2011	سبتمبر 2011	أغسطس 2011	يوليو 2011	يونيو 2011	مايو 2011	أبريل 2011	مارس 2011	
1,095,000	84,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	الاحتياجات الشهرية/طن
74,109	5,451	7,412	7,857	9,649	5,912	6,993	4,888	8,017	4,112	8,988	1,890	2,940	الواردات الفعلية/طن
%6.76	%4.48	%7.96	%8.44	%9.96	%6.35	%7.77	%5.25	%8.62	%4.56	%9.66	%2.10	%3.16	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

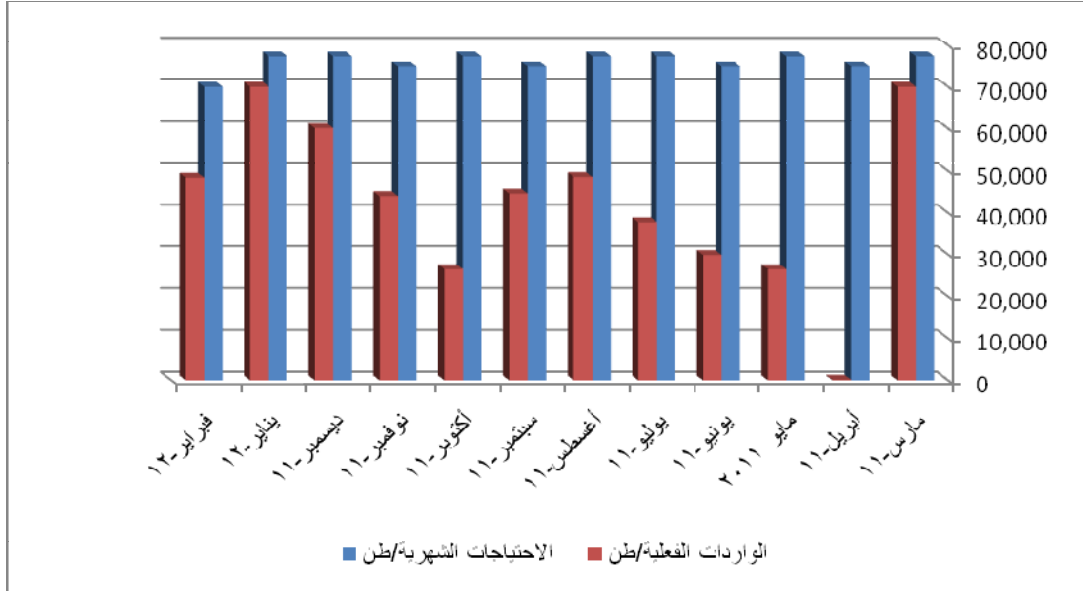


وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (5,451 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 4.48% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصى الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

الإجمالي	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	نوفمبر 2011	أكتوبر 2011	سبتمبر 2011	أغسطس 2011	يوليو 2011	يونيو 2011	مايو 2011	أبريل 2011	مارس 2011	
912,500	70,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	الاحتياجات الشهرية/طن
506,790	48,465	70,000	60,090	43,980	26,600	44,590	48,604	37,824	29,900	26,579	158	70,000	الواردات الفعلية/طن
%55.53	%69.23	%90.32	%77.53	%53.64	%34.32	%59.45	%62.7	%48.80	%39.86	%34.29	%0.21	%90.32	النسبة المئوية الشهرية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

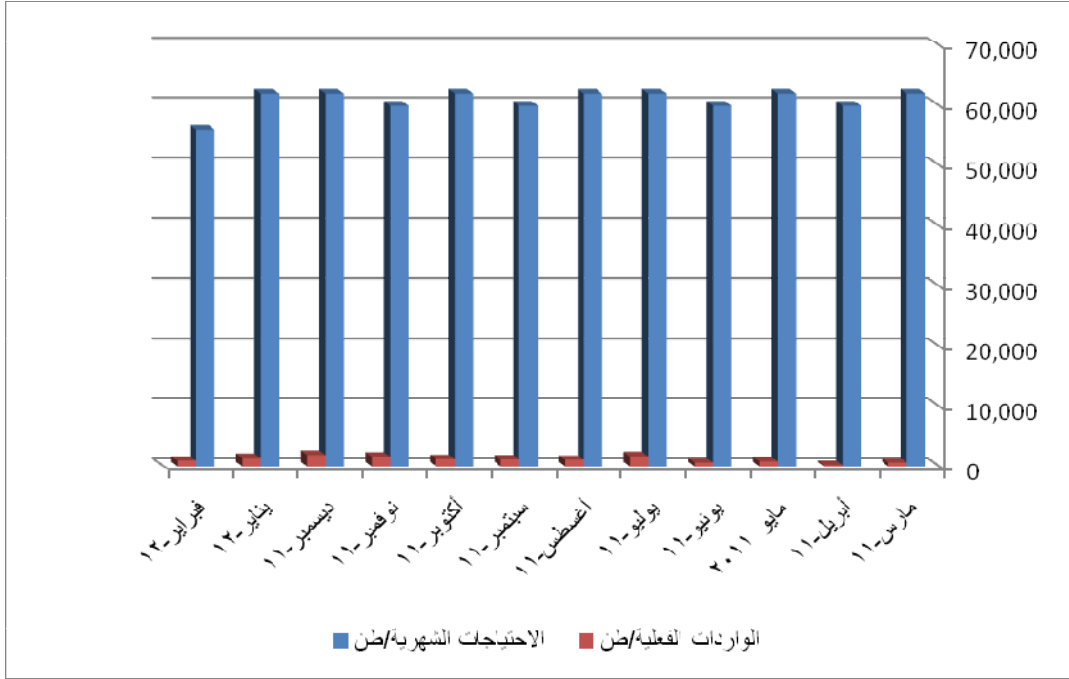


ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 48,465 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 69.23% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

الإجمالي	فبراير 2012	يناير 2012	ديسمبر 2011	نوفمبر 2011	أكتوبر 2011	سبتمبر 2011	أغسطس 2011	يوليو 2011	يونيو 2011	مايو 2011	أبريل 2011	مارس 2011	
790,000	56,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	الاحتياجات الشهرية/طن
13,775	979	1,435	1,961	1,674	1,283	1,212	1,134	1,735	637	835	231	659	الواردات الفعلية/طن
%1.74	%1.74	%2.31	%3.16	%2.79	%2.06	%2.02	%1.82	%2.79	%1.06	%1.34	%0.38	%1.06	النسبة المئوية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 979 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.74% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعايير المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

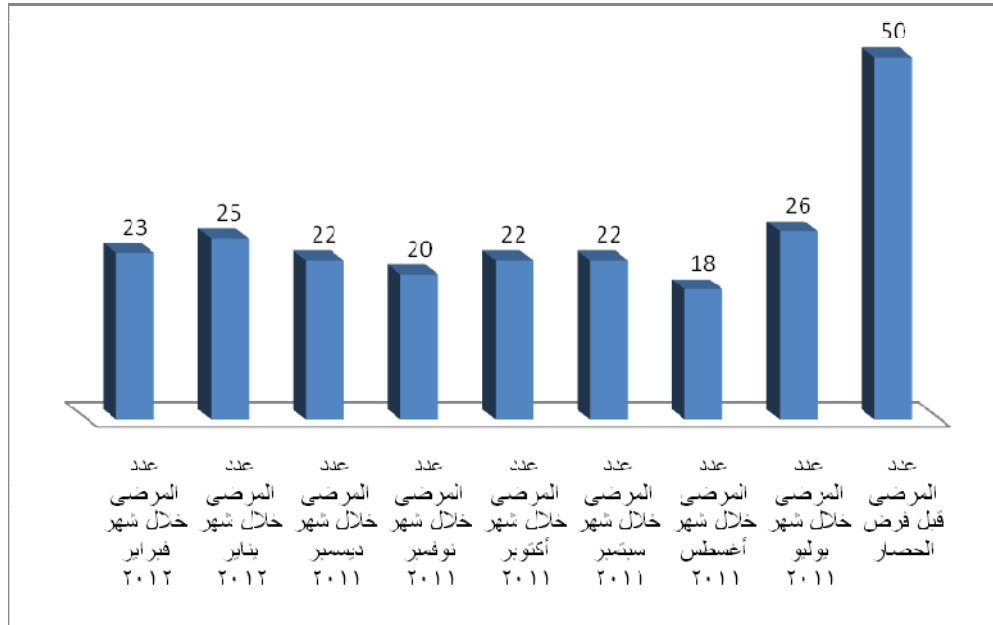
ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحافيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 4 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وواصلت منع المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 4 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور 649 مرضى، بمعدل يقل عن 23 مريض يومياً، ويمثل ذلك أقل من 45% من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال شهر يوليو 2011	26	%52
عدد المرضى خلال شهر أغسطس 2011	18	%35
عدد المرضى خلال شهر سبتمبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر أكتوبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر نوفمبر 2011	20	%40
عدد المرضى خلال شهر ديسمبر 2011	22	%44
عدد المرضى خلال شهر يناير 2012	25	%50
عدد المرضى خلال شهر فبراير 2012	23	%45

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.



من ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 43 صحفي، و 107 دبلوماسيين، و 701 من الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 4 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 2,059 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 71 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً⁴.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 57 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ عددهم أكثر من 500 معتقل. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: "يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، ويقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

استمر العمل على معبر رفح خلال شهر فبراير وبالتحسين حيث تمكن 15,746 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 15,623 مواطناً، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 858 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أو آخر شهر مايو من العام الماضي⁵. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية.

⁵ شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلى الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الإقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالموثوق والغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمن تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.



بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب